الديمقراطية.. عندما نشأت كفكرة وأصبحت نظام حياة

ناصر الربيعي

فكرة الديمقراطية هي الثيمة الأساسية التي تهيمن على عالمنا اليوم ومعلوم أن الكلمة ظهرت في أثينا باليونان لأول مرة وهي تعني حكم الشعب، وكانت التصنيفات الكلاسيكية لأنظمة الحكم تميز بين ثلاثة أنواع من الأنظمة، فأولاً كان هناك حكم فرد واحد، وهذا هو النظام الملكي، والثاني هو حكم بعض الأفراد، وهذا هو النظام الارستقراطي أو حكم الكثيرين، وهذا هو النظام الديمقراطي

ولم يكن فلاسفة اليونان الكبار معجبين بالديمقراطية على عكس ما نتوهم فسقراط كان من مؤيدي نظام النخبة الأرستقراطية وأرسطو كان من مؤيدي النظام المختلط أي الذي يجمع بين الديمقراطية والأرستقراطية وأما أفلاطون فكان يحتقر الديمقراطية ويدعو إلى حكومة النخبة الفلسفية، فالفلاسفة هم الذين ينبغي أن يحكموا الشعب لأن الشعب جاهل تحركه الأهواء الهائجة والإنفعالات ولا يستحق بالتالي أن يستلم الحكم أو أن يشارك فيه

في الواقع أن الديمقراطية بالمعنى الحديث للكلمة لم تظهر إلا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر مع جان جاك روسو، فكتابه الشهير العقد الإجتماعي كان يعتبر أول تنظير للنظام الديمقراطي وسيادة الشعب وهكذا وضع روسو حداً لديكتاتورية ملوك فرنسا وأوروبا الذين كانوا يزعمون أنهم يمثلون ظل الله على الأرض

وقال هذا الفيلسوف الكبير أن السيادة للشعب فهو الذي ينتخب ممثليه الذين يحكمونه من خلال القوانين العامة التي صوت عليها الشعب نفسه، وبالتالي فمشروعية الحكم انتقلت من القمة إلى القاعدة، ومن شخص واحد إلى جميع أفراد الشعب وهذا ما يدعى بالسيادة الشعبية

وفي البداية كان حق التصويت والإنتخاب محصوراً بطبقة القوم أو بالأغنياء أو بالطبقة البرجوازية وبالتالي فلم يكن يشمل كل الشعب كما هو عليه الحال الآن، فالفقراء والعمال والفلاحون والطبقات الشعبية عموماً والنساء، كلهم كانوا محرومين منه لأنه ليس في رأسهم عقل كالأغنياء ونخبة القوم والبرجوازيين ولكن فيما بعد راح حق التصويت ينتشر أكثر فأكثر حتى شمل جميع فئات الشعب تقريباً ما عدا النساء، فالنساء في فرنسا مثلاً كن محرومات من حق التصويت حتى عام ١٩٤٥ عندما جاء الجنرال ديغول إلى الحكم وأعطاهن هذا الحق

وهكذا أصبح جميع المواطنين سواسية أمام القانون وأصبح يحق لهم جميعاً أن يصوتوا وينتخبوا النواب الذين يمثلونهم في البرلمان ثم في الحكومة بعدئذ

الديمقراطية هي أفضل نظام سياسي ممكن أو أهل الأنظمة سوءاً

في الواقع إن كلمة ديمقراطية في اللغة اليونانية مؤلفة من كلمتين الأولى ديموس وتعني الكثرة أو الجماهير وكلمة كراتوس وتعني حكم وبالتالي فيصبح معنى الكلمة حكم الكثرة أو حكم الجماهير أو حكم الشعب ولهذا السبب كان يكرهها أفلاطون الذي لم يكن يثق بالشعب وبإمكانياته العقلية

وكان يعتقد أن الفلاسفة الحكماء هم وحدهم الذين يمتلكون الإمكانيات الفكرية والعقلية لممارسة الحكم بشكل جيد ومفيد للناس، وهم الذين يعرفون معنى المصلحة العامة التي تتجاوز مصلحتهم الشخصية ولكن ألا يمكن القول بأن رأي أفلاطون ينطبق فقط على وضع الشعوب الجاهلة او غير المتعلمة؟ فعندما تتقدم الشعوب وتستنير وتنتشر فيها وسائل التربية والتعليم فإنها تصبح قادرة على اعطاء رأيها في الشؤون العامة وتمييز الصحيح من الخاطئ وعندئذ لا يعود الفلاسفة هم وحدهم المؤهلون لإدارة شؤون الدولة والحكم وإنما الشعب ككل هذه نقطة ينبغي ان نأخذها بعين الاعتبار عندما نريد ان نفهم كلام فلاسفة كبار كأفلاطون، وتلميذه أرسطو فهؤلاء كانوا يخشون من جهل العامة او الغوغاء وسيطرتها على الشارع وعدم فهمها معنى الديمقراطية وبالتالي فإن بعض المفكرين يعتقدون أنه لا ينبغي ان نعطي الديمقراطية للشعب قبل ان يتعلم ويتثقف ويستنير

وهذه المناقشة مطروحة الآن في العالم العربي والعالم الثالث بشكل عام فالبعض يقول أنه اذا طبقنا الديمقراطية هناك فإن المتطرفين والجهلة سوف يسيطرون على الحكم لأنهم يمثلون الاغلبية وبالتالي فينبغي ان ننتظر قليلاً حتى يستنير الشعب وبعدئذ نطبق الديمقراطية، والبعض الآخر يقول لا ينبغي تطبيق الديمقراطية فوراً حتى لو وصلت تلك الفئات المتشددة الى الحكم ولذلك فإنهم يتددون بشدة بما حصل في الجزائر عام ١٩٩١ عندما الغيت الانتخابات التي انتصر فيها الاصوليون والمناقشة مفتوحة

ولكن هناك مسألة ثانية تطرح نفسها في الفكر الغربي الا وهي الفرق بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية فالماركسيون مثلاً يقولون أن الديمقراطية البرجوازية او الليبرالية ذات قيمة شكلانية او نظرية محضة وبالتالي فلا اهمية لها فما معنى ان نعطي حق التصويت للإنسان اذا كان جائعاً او عاطلاً عن العمل؟ وبالتالي فإن اول شيء ينبغي فعله هو تحسين اوضاع العمال والطبقات الشعبية من الناحية المادية وذلك لأن الديمقراطية السياسية دون مضمون اجتماعي تظل فارغة وجوفاء

يضاف الى ذلك ان كبار الرأسماليين في المجتمعات الديمقراطية الغربية يستطيعون ان يتحكموا بأصوات الناخبين او حتى شراءها اذا ارادوا فالواقع انهم هم الذين يسيطرون على وسائل الإعلام والجرائد الكبرى وبالتالي فيستطيعون توجيهها في الاتجاه الذي يريدون ويؤثرون بذلك على عقليات الناس دون ان يدروا

وبالتالي فإن ديمقراطية الغرب نسبية على الرغم من كل ما يقال ولكنها تظل أفضل الأنظمة أو أقلها سوءاً كما قلنا

فيما يخص التجربة الفرنسية نلاحظ أن الديمقراطية مرتبطة بحلول النظام الجمهوري بعد الثورة الفرنسية ولكن إنكلترا أو بلدان الشمال الأوروبي نلاحظ أن النظام الملكي الدستوري ظل مستمراً حتى بعد ترسيخ الديمقراطية وبالتالي فلكل بلد تجربته وطريقة وصوله إلى الديمقراطية في فرنسا وأثناء العهد القديم، كان الملك يمارس سلطته الشخصية على رعيته وكان يقود أمور مملكته كما لو إنها ملكيته العائلية أو الشخصية وأما في النظام الجمهوري فلم تعد هناك رعية وإنما مواطنون وأصبحت شؤون الدولة من إختصاص جميع المواطنين

وليست محصورة بفرد واحد حتى ولو كان الملك وهنا يكمن الفرق بين النظام القديم والنظام الجديد

وعلى الرغم من أن النظام الملكي كان هو السائد في العصور القديمة فأن الفكرة الجمهورية كانت موجودة في اوروبا منذ ولادة المدن الأغريقية ولكن الايديولوجيا الجمهورية لم تتشكل فعلاً الا في روما وكانت النظريات السياسية تقيم التعارض اولاً بين الجمهورية الرومانية والحكم الشخصي للملوك ثم فيما بعد للأباطرة

ومعلوم إن الخطباء والكتاب الهجائيين والمؤرخين جعلوا من الفكرة الجمهورية أسطورة حيث يختلط فيها المجد العسكري بالحرية والفضيلة، وكان المواطنون الرومانيون أحراراً بمعنى إنهم لم يكونوا خاضعين للسلطة، الإعتباطية للطاغية يضاف الى ذلك انه كان يحق لهم أن يسيروا الشؤون العامة التي تخصهم عن طريق المساهمة في الحكم وكانت الفضيلة تعني عندئذ حب الوطن، والحرص على المصلحة العامة والإرادة البطولية في وضع المصلحة العليا للوطن فوق المصالح الشخصية والعائلية ونجد أجمل تعبير على ذلك في كتابات بلوتارك

وكان العديد من المفكرين الجمهوريين آنذاك يعتقدون أن حرية روما لا تفسر الا عن طريق الفضيلة المدنية او الوطنية التي يتمتع بها مواطنوها، وان هذه الحرية ماتت بسبب الفساد وانتشار الترف

ولكن بعض المفكرين الآخرين كانوا يقدمون تفسيرات أخرى تتركز على دور المؤسسات وتبين مدى تعقيد النظام السياسي الروماني ومعلوم ان الدستور الروماني كان مستمداً من كتابات أرسطو وقوانين أفلاطون مع بعض التعديل والتطوير وكانت الجمهورية الرومانية قد عرفت كيف تجد التوازن ما بين الأفكار الملكية، والأفكار الأرستقراطية والأفكار الديمقراطية

ثم إنهار النظام الجمهوري الروماني طيلة ألف سنة وحل محله النظام الملكي ذو الحق الإلهي في كل أنحاء اوروبا وأستمر الأمر على هذا النحو حتى نهاية العصور الوسطى بعدئذ إبتدأ يعود من جديد في مدن ايطاليا التي أصبحت مستقلة كالدول

ونذكر من بينها دولة فينيسيا الشهيرة، ودولة فلورنسا وسواهما

وظهرت عندئذ طبقة جديدة من المنظرين المؤيدين للنظام الجمهوري، وراحوا يعتمدون على أفكار أرسطو السياسية من أجل بلورة مفهوم السيادة الشعبية

وإنتشر الفكر السياسي لعصر النهضة آنذاك في جميع الأوساط المثقفة وكان يقول بما معناه لا يمكن تشكيل نظام جمهوري مستقر دون إنتشار الفضيلة الوطنية وإعتناقها من قبل الشعب او قسم كبير منه

وقال بعض المنظرين ومن بينهم ماكيا فيلي وسواه ينبغي على المواطنين أن يضعوا المصلحة العامة فوق المصالح الخاصة، وأن يتحاشوا الإنقسامات المدمرة وأن يحضّروا أنفسهم من اجل الدفاع عن الوطن دون إستخدام المرتزقة وينبغي أن تكون الوطنية هي دينهم الحقيقي وأن تحل محل الديانة المسيحية والوطنية تعني أن يساهم المواطنون في إدارة شؤون بلادهم لكي يشعروا أن الوطن لهم أيضاً وليس فقط لحفنة من الحكام المستغلين أو المنتفعين فعلى هذا النحو تنمو المشاعر الوطنية وتترسخ في النفوس ثم قالوا بضرورة بناء المؤسسات الراسخة التي تضمن إستمرارية الدولة وتحافظ عليها

ثم ماتت الأفكار الجمهورية والديمقراطية من جديد بعد إتعاشها القصير في عصر النهضة فبعد سقوط جمهورية فلورنسا عام ١٥٣٠ لم تقم لها قائمة حتى منتصف القرن الثامن عشر حيث ظهر مونتسكيو وسواهما من فلاسفة التنوير وبعد نجاح الثورة الأميركية تبين للناس لأول مرة أن النظام الجمهوري يمكن ان يكون بديلاً للنظام الملكي بصيغته القديمة وعلى الرغم من فشل الثورة الفرنسية التي تلتها إلاّ أن الإيمان بالتقدم وإمكانية تغيير الوضع البشري كان قد أصبح قوياً جداً ويصعب إقتلاعه من النفوس وهكذا انتصرت الفكرة الديمقراطية أخيراً في جميع دول الغرب المتقدمة وكانت آخر الديكتاتوريات التي سقطت هي ديكتاتورية فرانكو في إسبانيا وديكتاتورية سالازار في البرتغال هذا دون أن نتحدث عن اليونان

زاوية تصميم
عملية البناء

سعدون الجميلي

تلك تسمية كبيرة، وهي تسمية تتسع لتشمل كافة نواحي الحياة ، الأمر الذي يعني معه محاولة البدء من المربع الأول حول كيفية اعادة البناء والأعمار وإضافة المطلوب من البناء المستحدث

ان علينا كعراقيين ان نبدأ رحلة الألف ميل بخطوة واحدة، ولكنها جديدة وواعدة، علينا ان لاناٰبه من يعيب بدأنا بالخطوة الأولى في عملية البناء الجديد، علينا ان نضع نصب أعيننا ان بلدنا مدمر فلا اقل من الوفاء له لاعادة لملمة جراحه وإعطائه مصل العافية واسترداد القوة والمتعة فيه، علينا ان نبدأ عملية البناء ونحن في هول العاصفة فلا أقل من ابطاء رياحها إلا بالبناء الشاهق، علينا أن نجمع خبرات ابنائنا الغيارى على بلدهم من المهندسين والمقاولين والفنانين المبدعين وغيرهم من مديري بغداد لوضع اللمسات الأولى لبغداد جديدة وعراق يليق ببلد الحضارات حتى لوتطلب الامر الاستعانة بالخبرات الأجنبية

ان على الحكومة العراقية ان تباشر عملية التحضير لبناء بغداد جديدة ولابأس من النظر الى اختيار موقع جديد قريب من الموقع القديم او عملية المزاوجة بين الموقع القديم والحديث في محاولة لتوسيعها وتغيير الكثير من المعالم فيها من خلال انجاز المشاريع السريعة والواسعة وانفاق المترو والمجمعات السكنية العملاقة والملاعب الرياضية ودوائر مستحدثة للدولة والوزارات والاسواق الواسعة وتقديم الخدمات الجيدة والرائدة واعادة البنى التحتية كاملة، ذلك الفعل وحده كفيل بأنجاز ما مطلوب من الحكومة ، وان أية عملية تلكوء من قبلها في ذلك المجال سيعلق بها تسمية التقاعس عن القيام بواجباتها وسوف لن يحميها اهتمامها بمكافحة مايسمى بالتفجيرات، ناهيك عن الاستمرار في عملية نهب واهدار ثروات العراق محليا وعربيا ودوليا، فلماذا لاتستعجل عملية البناء وفورا لوضع عائدات النفط في مجالها الحقيقي ومنع عملية الاستنزاف لثرواتنا

إن المطلوب من الدولة الا تنتظر استتباب الأمن لكي تقوم بعملية البناء الشاملة، بل المطلوب حتما هو ان تباشر الدولة باعادة بناء واحياء عاصمتنا الحبيبة بغداد وبلدنا العزيز العراق على وفق الرؤى الحديثة، ولانعتقد ان عراقي شريف لن يقبل بذلك التوجه

وتأسف لما ورد أعلاه فإنه من المفضل دراسة تجارب عدة دول أعادت بناء بلدانها عبر استقدام الخبراء والمهندسين الاجانب والاستفادة منهم وتبادل الخبرات مع نظرائهم العراقيين، ولابأس ان نركز مثلا على تجربة دولة الامارات العربية، وخاصة تجربة امارة دبي في هذا المضمار التي باتت مثلا يحتذى به في العمران حتى صارت احدى العلامات الفارقة في دول المنطقة بالاضافة الى انها تضاهي دولا اوربية عديدة في تلك التوجهات

وأخيرا فإنه لاصوت يعلو صوت البناء للعراق الحبيب، وعلى الحكومة أية حكومة، الحالية او التي ستليها الا تبطيء تلك العملية، فتلك أمانة في عنقها وسيفصح التاريخ عنها يوما ما، يوم لا ينفع للتبريرات في عملية تأخيرها

هل هناك مشكلة أرامل في العراق؟

بقلم: الدكتورة كاترين مايكل

نشرت جريدة أكد الصادرة في كندا، تقريرا بتاريخ ٢ ٣ ٢٠٠٤ ذكرت فيه بأنه يوجد في العراق ٧٥٠ ألف أرملة و ٥ ملايين طفل يتيم بسبب الحرب مع ايران التي قتل فيها حوالي مليوني عراقي نصفهم متزوجون ولديهم اطفالا، اضافة الى وجود مئات الآلاف من ضحايا عمليات الأنفال عام ١٩٨٨ واللواتي يعشن في مستوى معيشي متردٍ في المجتمعات المتحضرة وضعت المرأة في الدرجة الثانية بعد الطفل وبعدها الرجل الا ان المعادلة تبدو معكوسة في العراق ، لان الرجل يكون في المقدمة دائما وبعده يأتي الطفل ثم المرأة، والان يرغب المتزمتون بارجاع العراق لعقود الى الوراء اي بزيادة التخلف تخلفا في جميع مجالات الحياة ومنها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وابقاء المرأة تابعة للرجل ابتداءا من الدستور وانتهاءا بالعادات والتقاليد الاجتماعية البالية التي وضعت المرأة اسيرة البيت، ينظر اليها كمواطن من الدرجة الثانية وبهذا تزداد نسبة الأمية بين صفوفها، وستعود مظاهر تعدد الزوجات وتصبح المرأة آلة للانجاب وتنظيف البيت والعناية بالزوج

والمرأة الأرملة هي الضحيةالأولى لهذه العادات والتقاليد التي تفرض عليها شابة كانت او متقدمة في السن، الا تفكر بتطوير نفسها والعودة الى الحياة الطبيعية واختارت زوجا ثانيا وبقيت معززة مكرمة عند الجميع وبنفس الوقت محافظة على زوجها واطفالها الا انها في احيان كثيرة تتلقى المصاعب من اهل زوجها خاصة ارامل الانفال لم تكن بالمستوى المطلوب لذا فالاستفادة من تجربة كردستان امر ضروري

في العراق سابقا وحاليا لاتوجد أية قوانين دستورية او عائلية ولاحتى آلية سياسية لحماية المرأة الأرملة او حتى التفكير بتحسين وتأمين حقوقها او تمويلها بخدمات لها ولأيتامها فالأرملة تتلقى رعاية معنوية من قبل اهلها اكثر مما تتلقاها من اهل زوجها ولكن عند اغلبية العوائل يعتمد على جنس اطفالها فاذا كان لديها من الذكور يفكر اهل الزوج بمساعدتها او اعالتها ماديا اما اذا كان ايتامها من الأناث فهنا الكارثة، إذ يدور في داخلهم سؤال هل نربي البنات ليتزوجهن رجل غريب، دع رجل المستقبل يتكفل بهن الغالبية العظمى من هؤلاء الأيتام تربو في فقر رهيب في زمن الحصار اذ كانت الأرملة تعمل في كل الأشغال الدونية التي لاتعمل بها المرأة الفقيرة الأخرى مثل التنظيف وغسل الملابس وصناعة الخبز، الى آخره من الأشغال الصعبة والدونية بنظر المجتمع العراقي مقابل رزق أطفالها بمبلغ زهيد من المال

في الريف العراقي تختلف الحالة عن المدينة فغالبا ماتأخذ الأرملة ايتامها معها الى الحقل منذ نعومة اظفارهم فيخرج هؤلاء الاطفال الى العمل وهم بعد في السابعة من اعمارهم وكثيرا مايحرمون من الدراسة لانهم يصبحون احد مصادر التمويل المالي للعائلة لذا تكون نسبة الأمية عالية بين اوساط الأرامل والأيتام، وتكثر هذه الحالة في الريف الجنوبي لكثرة الفقر الموجود في هذه المنطقة كان الريفي الجنوبي في زمن الحصار وزمن صدام المقبور يعاني من الفقر المدقع وما تزال الأرملة في الريف تحتاج الى المزيد من الدعم المادي والمعنوي في هذه المنطقة قبل غيرها

٢ من الضروري دعم هذه الشريحة من الميزانية العامة العراق واقصد بذلك يجب ان يكون لهذه الشريحة نصيب خاص من نفط العراق توزع على الأيتام والأرامل لاشعارهم بأنهم وإن فقدوا الزوج او الوالد، إلا أن الشعب العراقي والحكومة العراقية تقيم ذلك عاليا، ويجب صرف رواتب للايتام حتى يبلغوا سن الرشد ولكي يشعر هؤلاء الأطفال والأمهات ان دماء الناس الذين فقدوهم لم تذهب هدرا او من الممكن ان يدخل ذلك ضمن قانون الضمان الأجتماعي

٣ على الدولة ان تفكر بمشاريع خاصة بالارامل والايتام ممولة من الحكومة ومن الضروري ان توفر الحكومة بعض الأمتيازات لهم مثلا القيام ببعض السفرات والنشاطات الاجتماعية المشتركة بين الشمال والجنوب والوسط لتقوية اواصر الصداقة بين القوميات المختلفة في العراق ومن الممكن تهيئة برامج خاصة بهم الأرملة والأيتام وجعلهم الوسيلة التي تبنى جسور الصداقة والأخوة الوطنية بين مختلف اطياف المجتمع العراقي

٤ عند التقديم لفرص العمل من الضروري ان يكون للأرملة والأيتام حق الأفضلية

٥ يجب ان يكون في كل مدينة او قصبة مركز لحماية شؤون الأرملة والأيتام واول مهمة لهذا المركز هو القيام بتسجيل اسماء الأرامل مع عدد اطفالهم واعمارهم وجنسهم؟ ومن المؤسف جدا ان عدد الارامل والأيتام في تزايد مستمر نتيجة اعمال العنف التي يذهب ضحيتها ابناء الشعب العراقي على يد الأرهابيين وعلى وزارة شؤون المرأة تولي مثل هذه المشاريع

٦ على الجامعات والمعاهد فتح فروع ودورات من الأرامل انفسهن لتدريسهن وتأهيلهن كباحثات اجتماعيات واعني هنا بان نسبة عالية منهن يحملن شهادة الثانوية ليشرفن على برامج خاصة للأرامل والأيتام وابعادهن عن روح الانتقام غير المجدي هذا يجري ضمن التنسيق مع مراكز الأرامل في المحافظات

٧ من الضروري اخراج هذه الشريحة الكبيرة من البيت واسنادها ماديا بتزويدها بقروض او منح صغيرة لتتوجه الى الأعمال الحرة الصغيرة لها و لاولادها

٨ اعداد وتوظيف الأعلام ببرامج غنية موجهة بشكل مباشر لهذه الشريحة وبنفس الوقت تعزيز الثقة بالنفس لإرجاع الروح الطموحة لديهن واشعارهن أن المستقبل الزاهر ما يزال امامهن وامام ايتامهن بعكس ما يشعرون به الآن بان الأبواب مسدودة امامهن

٩ الأمم المتحدة لها برامج خاصة بالأرامل يجب تنشيط هذه البرامج في العراق

في ا تمعات المتحضرة وضعت المرأة في الدرجة الثانية بعد الطفل وبعدها الرجل، إلا أن المعادلة تبدو معكوسة في العراق

كيف ننهض بهذه الشريحة الكبيرة من المجتمع؟

١ ضرورة ان يكون في الدستور العراقي فقرة خاصة تضمن حقوق الأرامل والأيتام لأنها اكثر شريحة مغلوبة على أمرها وهذه الشريحة موجودة في كل الطوائف والاديان والقوميات، ويجمعهم قاسم مشترك هو فقدان ازواجهن وتحملهن مسؤولية الأيتام